

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة الأخوة والأخوات رؤساء الجلسات والباحثين الأفاضل أيها الحفل الكريم

اسمحوا لي أن أوجه تحية تقدير وامتنان إلى شركائنا في تنظيم هذا المؤتمر؛ اتحاد الجامعات العربية، وجامعة الشرق الأوسط، وأن أوجه الشكر والتقدير للباحثين الذين استجابوا لدعوة الأمانة العامة لمجلس حوكمة الجامعات العربية، وقدموا أبحاثهم حول حوكمة المناهج المدرسية العربية، وكل من تفضل بحضور المؤتمر والمشاركة في أعماله. لقد اختارت الأمانة العامة الأردن نموذجاً لدراسة الواقع والمأمول في المناهج المدرسية العربية، ومنطلقنا في ذلك هو القناعة بوجود قرار سياسي على أعلى مستوى لتطوير منظومة التعليم في الأردن، يجري التعبير عنه من خلال مجموعة من الإجراءات، واللجان الملكية التي يعهد إليها **جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين**، لكي تضع خارطة طريق لتلك العملية المعقدة، فضلاً عن الورقة النقاشية

(1)

الملكية السابعة بعنوان "بناء قدراتنا البشرية، وتطوير العملية التعليمية، جوهر نهضة أمة".

إن هذه الورقة الهامة تؤسس لعملية تفكير تتجاوز الأردن إلى الفضاء القومي العربي، وهي صادرة عن رئيس الدورة الثامنة والعشرين للقمّة العربية التي جدّدت الالتزام بدعوة بيان قمة الكويت للعام 2014 الجهات المعنية بالعملية التعليمية في الدول العربية إلى إحداث تطوير نوعي في مناهج التعليم، خصوصاً المناهج العلمية، لضمان أن يتمتع الخريجون بالمعرفة والمهارات العالية التي تتيح لهم الإسهام في دفع عملية التنمية، وتحقيق النهضة العربية الشاملة، وتطوير التعليم، وتحسين مناهجه، وأدواته، وآلياته، من أجل بناء القدرات البشرية المؤهلة القادرة على مواكبة تطورات العصر وبناء المجتمعات العربية المستنيرة المنافسة.

وفي جانب مهم من هذه القضية رأينا في الأردن نموذجاً ناجحاً في الجهود المبذولة لمعالجة واقع التعليم العام، وإصلاح وتطوير وتحديث البيئة المدرسية، وذلك من خلال المبادرات التي تشرف عليها **جلالة الملكة رانيا العبد الله**، والتي طرحت أفكارها بصورة واضحة وصرخة في حفل إطلاق الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية في العام الماضي حيث قالت: **إن إصلاح التعليم عملية متداخلة ومتشعبة، وتتطلب منا جهداً غير مسبوق لنحقق نتائج غير مسبوقة، وأن علينا إعادة النظر في القضايا الهيكلية، مثل: إدارة التعليم،**

(2)

ووضع سياسات تجلب الكفاءات العالية لمهنة التعليم وتحافظ على مستواهم، وبنفس الأهمية المساواة، وتحمل مسؤولية ضعف مخرجات التعليم وأسبابه.

ومن هذا المنطلق، عقدت الأمانة العامة لمجلس حوكمة الجامعات العربية العزم على عقد هذا المؤتمر بعد شهرين من عقد المؤتمر الدولي للحوكمة في مؤسسات التعليم العالي، الذي أكد أهمية النظر إلى التعليم على أنه حلقات متصلة ومتواصلة، ذلك أن حصيلة التعليم العام تصب في حصيلة التعليم العالي، ولم يعد مقبولاً هذا التناقض الواضح في عمليات التفكير والتخطيط الإستراتيجي الذي أدى إلى خلل في المنظومة التعليمية وفي نتائجها غير المستجيبة في الغالب الأعم لمطالبات التنمية، ولا لحاجة سوق العمل من القوى البشرية المدربة والمؤهلة.

لقد وضعت اللجنة العلمية للمؤتمر ثلاثة محاور رئيسة للبحث في منطلقات ومعايير حوكمة المناهج المدرسية العربية، تتضمن حوكمة أهداف المناهج ومحتوى الكتاب المدرسي، وإستراتيجيات التدريس، وأساليب التقويم، ودليل المعلم، ودور الشركاء في حوكمة المناهج، والتعرف على التجارب العربية والعالمية في هذا المجال.

إنّ أهم ما نتوقعه من هذا المؤتمر هو التمهيد لوضع دليل لحوكمة مؤسسات التعليم العام، على غرار دليل حوكمة الجامعات العربية الذي أنجزه مجلس الحوكمة، ودليل حوكمة مؤسسات التدريب

العربية الذي يجري العمل عليه حالياً. لأن الدليل في حد ذاته يشكل قاعدة متكاملة لإعادة النظر في مجمل الأساليب المتبعة في إدارة العملية التعليمية. بدءاً من إدارة المؤسسات ووصولاً إلى ضمان جودة جميع عناصر العملية، ومعاييرها الصحيحة لضمان جودة المخرجات، والدخول إلى عهد جديد من التعليم الذي يخدم أهدافنا في النهضة والتنمية.

ومن الأهمية بمكان أن ندرك الآن وأكثر من أي وقت مضى أن التحدي الأكبر لأمتنا العربية في مواجهتها للآزمات والتحديات الراهنة يكمن في مدى قدرتنا، وشدة عزمنا في التأسيس لفهوم حضاري نهضوي جديد، يقوم على إعادة صياغة المفاهيم المعرفية عند أبنائنا الطلبة من مرحلة ما قبل المدرسة إلى مرحلة ما بعد الجامعة، خاصة وأن جميع الأحداث التي تحيط بنا تدلّ على مدى التدمير الذي أصاب العقول والضمائر ولعل خسارتنا في هذا البعد الإنساني تفوق ما نخسره من تدمير البنى التحتية، والموارد الطبيعية، وغيرها للأسف.

لذلك ليست الحوكمة التي تقوم فلسفتها على **المشاركة والشفافية والمساءلة** ترفاً فكرياً، إنها في الحقيقة سبيلنا لإعادة النظر في التشريعات، والقوانين، والأنظمة، والتعليمات، وفي المؤسسات ذاتها، ودورها، ومسؤولياتها، حتى تكون قادرة على تخطيط العملية التعليمية وضبطها ومتابعتها من ألفها إلى يائها.

وفي الختام، أكرر شكري لجميع الحاضرين فرداً فرداً، وأعرب عن
قناعتني المطلقة بأن لدينا ما يكفي من إرادة التغيير وسمو الغاية،
ونبل الهدف، لنحقق أفضل النتائج.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الأمين العام للمجلس العربي لحوكمة الجامعات العربية

د. يعقوب عادل ناصر الدين